

فقدت ادعاء قصور القوانين والتشريعات ذات الصلة.. فعاليات نسائية؛

البحرين منحت المرأة حقوقها وبوّأتها أعلى المناصب القيادية

نساء البحرين الوطنيات وتطوعن لخدمة الوطن.

اتهام التشريعية، بالتقصير

من جانبها أكدت عضو مجلس الشورى رباب العريض، أن أي شخص يتهم السلطة التشريعية بأنها لم تتف مع المرأة فإنه مخطأ، وتساءلت "تقف مع من إن لم تقف مع المرأة". ودعت من لديه تهمة لبيان مواطن الضعف فيها، مضيفة أن مجلس الشورى يعمل على تشريع القوانين والرقابة عليها، وأن توجيه الرقابة في المجلس كان لصالح المرأة وإنصافها، والتشريعات وإن كانت للجميع إلا أنها تصب في صالح المرأة. وقالت "إن كانت هناك تشريعات تنتقص من حقوق المرأة وتقف ضدها، ليطهرها من يتهم السلطة بذلك ويبين المسائل، مشيرة إلى أن الاتهام بُني على أساس خاطئ، ودحتى عندما وقفنا ضد التقاعد المبكر كان يصب في صالح المرأة، لعدم تفريقها وإخراجها من سوق العمل".



بشنة خليفة



رباب العريض



سميرة رجب



لولوة العوضي

■ من يتجنى على التشريعات عليه بيان مواطن الخلل والقصور والاستدلال
■ وصول المرأة لأعلى المراتب القيادية يؤكد عدالة الحقوق والواجبات
■ لم نصل لدرجة الكمال.. والعاهل دفع المرأة للأمام وجعلها في مقدمة الركب
■ الاهتمام بالمرأة واقع ولا يمكن وصف المؤسسات بأنها لم تفرز أي نتيجة

باليينات عام 1928، وما تلاها من مشاركة المرأة السياسية لأخيها الرجل البحريني في محاربة المستعمر البريطاني. وقالت إن أول جمعية نسائية تأسست في البحرين عام 1955، وبدأت كتنشيط خيري سرعان ما أخذت موقفاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً. وأضافت أن احتجاج هذه الكوادر ليس له ما يبرره، لأنها حين امتنعت عن ممارسة دورها الوظيفي انتقضت

الوقوف معها "لا أستغرب المنطق الذي تتحدث به الكوادر الطبية والتعليمية النسائية، بعد أن باعت الوطن مقابل حفنة أحلام فاسدة". وأضافت "عدم وقوف الجمعيات النسائية في البحرين مع هذين الكادرين دليل وصي ونضج سياسي، فالحركة النسائية في البحرين ليست فقاعة أو حدثاً طارئاً، بل حركة نضالية استمدت قواها وعنفوانها من بواكير الحركة التعليمية الخاصة

بالمراة البحرينية ووجودها بالقدمة واقع تعاصره، وإن كان الأفراد يفسرون ويعلقون بأنفسهم لا يمكن تحميل مؤسسات الدولة هذه المسؤولية ووصفها بأنها لم تفرز أي نتيجة.

أحلام بيع الوطن

وقالت الإعلامية بشنة خليفة حول الكادر الطبي والتعليمي من النساء واتهامات الجمعيات النسائية بعدم

كينونتها لجهة الأماكن المناسبة لعملها وحققها في الإجازات واحتياجاتها الفيزيولوجية.

وأضافت أن من يحاول الاتهام والتجني على القوانين والأنظمة عليه بيان مواطن القصور وعدم الإنصاف والاستدلال بأدلة مثبتة، مؤكدة أن لكل قانون ونظام إيجابياته وسلبياته. ولفتت إلى أن الحقوق والمزايا الممنوحة للمرأة البحرينية من إيجابيات القانون، بعد أن أصبحت وزيرة وتبوأت مناصب قضائية وكان لها حضورها البارز في ميادين أخرى كثيرة، ووصولها إلى هذه المراكز مؤشراً لتفعيل القانون المذكور، والإنكار المطلق لإيجابياته يهضم ما وصلت إليه المرأة اليوم.

وأضافت "علينا ألا ننظم قوانيننا ومجتمعاتنا، لم نصل إلى درجة الكمال ولكن بدلنا قسارى جهدنا من خلال المشروع الإصلاحى جلاله الملك المفدى الذى دفع المرأة إلى الأمام وجعلها دائماً في المقدمة.

وأضافت "كفانا مغالطة للواقع، نحن لا نريد الإفراط ولا التقييد"، "نريد الاعتراف بما وصلت إليه المرأة من خلال قانون منحها حقها، وإن كان هناك قصور ربما تكون في دول العالم النامية كافة، ويجب أن تكون هناك أجهزة متابعة، دون أن ننكر دور القانون فيما وصلت إليه المرأة اليوم".

تكافؤ الفرص

وحول ما أثير من عدم وجود نتائج واقعية ملموسة لعمل وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات والمؤسسات

كتبت - عائشة طارق

قالت فعاليات نسائية إن البحرين صاحبة الريادة في منح المرأة حقوقها، وتحقيق تكافؤها بالفرص ومساواتها بالرجل في ميادين العمل المختلفة، وتبوؤها أعلى المناصب القيادية.

وقدلت الاعاءات المتبعض حول وجود تجاوزات تجاه قصور النسوان والتشريعات المتعلقة بالمرأة. وقالت إن مشروع قانون العمل بالقطاع الأهلي مثلاً متوازن، وحفظ للمرأة مكانتها ورسخ حقوقها، وعاملها على قدم المساواة مع الرجل، خلافاً لاتهامات أنه لا ينصف المرأة العاملة.

وأضافت الفعاليات أن اتهام أعضاء السلطة التشريعية بعدم وقوفهم مع المرأة على خلفية الأحداث الأخيرة عار من الصحة، وادعاءات أخرى مختلفة حول إجماع الجمعيات النسائية عن مساعدة العلماء والكادر الطبي من النساء.

وأكدت أن المرأة البحرينية دخلت مختلف ميادين العمل، وثافتت الرجل في مجالات كثيرة، وتبوأت أعلى المناصب، مشيرة إلى أن وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات والأجهزة الحكومية حقيقة واقعة رغم حداثة التجربة.

إنصاف المرأة

وقالت عضو مجلس الشورى لولوة العوضي، رداً على اتهامات البعض حول عدم إنصاف مشروع قانون العمل في القطاع الأهلي للمرأة العاملة، إن القانون متوازن وأثبت مساواة المرأة بالرجل، وحفظ للمرأة